مركز
10 السياسة سنوات
الدولي للنمو الشامل

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل ممول من مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي و حكومة البرازيل.

الأمم المتحدة
ECLAC
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

رسالة قصيرة

العدد رقم: 293

ردمد: 2318-9118

يونيو 2015

نظم الحماية الإجتماعية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: حالة كوستاريكا

إيزابيل رومان، باحثة في برنامج الدولة القومية

في منتصف القرن العشرين، صممت كوستاريكا نظام حماية إجتماعية شامل للجميع مخصص لتعزيز المواطنة والحقوق الإجتماعية الأساسية. وقد سمحت مأسسة السياسة الإجتماعية، ووضع سياسات شاملة للرعاية الصحية، والضمان، والتعليم، والإسكان والخدمات الأساسية (المياه والكهرباء)، وما صاحب ذلك من نمو إقتصادي كبير، بتحسين مستمر في مجال التنمية البشرية ووتحقيق إنجازات هامة ومعترف بها دولياً. ومن بين هذه الإنجازات إنخفاض معدل وفيات الرضع حيث إنخفض من 123 لكل 1000 مولود في عام 1940، إلى 61.5 لكل 1000 مولود في عام 1970 وثم إلى 9.1 لكل 1000 مولود في عام 2011؛ وإرتفع العمر المتوقع من 55.6 سنة 1950 إلى 79.3 سنة في عام 2011؛ وإنخفضت نسبة الفقر بين الأسر من 50 في المائة في عام 1950 إلى 20 في المائة في نهاية القرن.

وتضمن تطور دولة الرفاه خلال هذه الفترة تعزيز العمليات الديمقراطية، وتصميم إستراتيجية تنمية إقتصادية تهدف إلى تنويع الإنتاج، وإعطاء الدولة دوراً محورياً في تعزيز النمو الإقتصادي وتوفير الرعاية الإجتماعية للسكان من خلال الشراكات مع مجموعات الأعمال الوطنية والدولية من جميع الأحجام. وبالإضافة إلى هذه العناصر، يمكننا إضافة تشريعات إجتماعية قوية وفعاليات هامة مثل وضع قانون العمل، وإدراج ضمانات إجتماعية في دستور البلاد (الذي يعود لعام 1949)، وتأميم البنوك، وإلغاء الجيش، وإنشاء مؤسسات رئيسية بما في ذلك صندوق الضمان الإجتماعي الكوستاريكي ومؤسسة كوستاريكا للكهرباء.

وقد أمكن توزيع الرعاية الإجتماعية بين السكان من خلال الإستثمار الإجتماعي القوي، والسياسات الرامية إلى زيادة الأجور، وإعادة توزيع الأراضي. وكانت هذه بمثابة آليات لإعادة التوزيع أفسحت الطريق أمام بنية إجتماعية أكثر تماثلاً. وقد كان تصميم نظام الحماية الإجتماعية في كوستاريكا مُبتكراً منذ البداية، كما يتضح من المؤسسات القطاعية قوية التي أُنشئت لتعزيز السياسات الشاملة للجميع، بالإقتران مع الأحكام المحددة التي نص عليها القانون – بالموارد الخاصة بالبلاد – المكرسة لوضع سياسات تستهدف السكان الأشد فقراً وضعفاً.

وفي بداية الثمانينات، واجهت كوستاريكا– مثل بقية دول أمريكا اللاتينية – أزمة إقتصادية كبرى نتيجة للزيادة في أسعار النفط والديون الخارجية. وأدى ذلك إلى تأثير شديد على معدلات الفقر، وتخفيضات في الإستثمار الإجتماعي، وضعف أداء المؤشرات الرئيسية، مثل التعليم. من عام 1982 فصاعدا، وإستجابة للأزمة في ذلك الوقت، إعتمدت الدولة سياسات لفتح التجارة بشكل عام ولكي تصبح لاعباً عالمياً نشطاً في السوق العالمية، مما أدى إلى مشاركة أعمق وأكثر تنوعاً في النظام الإقتصادي العالمي. وتحولت البلاد من نوع من التنمية يستند إلى إقتصاد تصدير السلع الزراعية (يرافقه إستراتيجية إحلال للتصنيع مُوَجَّه نحو السوق الإقليمية لدول أمريكا الوسطى) إلى نوع من التنمية يرتكز على تعزيز الصادرات غير التقليدية، مما مهد السبيل أمام قطاعات إنتاجية جديدة. وقد إنبثق عن هذا النمط الجديد من التنمية إقتصاد مزدوج: قطاع تصدير ديناميكي وغير تقليدي يركز على السوق الخارجية والخدمات (***الإقتصاد الجديد***) وقطاعات كبيرة تتسم بركود نسبي وتركز على السوق المحلية ("***الإقتصاد القديم***").

إن القوة المؤسسية التي تشكلت على مدى عقود، والتي قامت على أساس سياسات إجتماعية شاملة للجميع مقترنة بجهد إستثنائي في التسعينات من أجل تعافي الإستثمار الإجتماعي، مكنت كوستاريكا من الحفاظ على إنجازات إجتماعية هامة في أوقات صعبة، مع إرتباطها بتغيرات هيكلية في نموذج الإنتاج ومختلف الأزمات الإقتصادية. ومع ذلك، تميل إلى النفاد المنافع التي جُنيت من هذا الإطار المؤسسي القوي، مما يخلق تحديات جديدة تتعلق بإمكانية واضحة لتدهور دولة الرفاه التي يتمتع بها حتى الآن سكان كوستاريكا.

والعواقب الرئيسية لنموذج الإنتاج الجديد - الذي تتراكم فيه عائدات أعلى لقطاعات الإقتصاد الجديد بدون دفع ضرائب كافية - تزيد من اللامساواة وتقلل الإمكانيات أمام المواطنين من لتحسين ظروفهم من حيث الوصول إلى السلع والخدمات. وهذا يضع البلاد في الوراء نسبيا فيما يتعلق ببعض المؤشرات الإجتماعية، بينما تحقق دول أخرى تقدماً سريعاً.

ومع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، يحتاج المجتمع الكوستاريكي إلى تجديد إستراتيجية السياسة الإجتماعية، فضلا عن تحديث مؤسساته في هذا المجال بطريقة تمكنه من الإستجابة لإحتياجات المخاطر الناشئة التي تؤثر على سكان البلاد. وتحقيقا لهذه الغاية، هناك إتفاقات جديدة يجب أن تتم بين القوى الإجتماعية والسياسية الرئيسية، وتوفير أموال جديدة للدولة والحفاظ على مستوى مستدام من الإستثمار الإجتماعي القادر على الحفاظ على ومضاعفة إنجازات البلاد في مجال التنمية البشرية، فضلا عن معالجة إشكالية زيادة اللامساواة.

المراجع:

Román, I. (2013). 'Social Protection Systems in Latin America and the Caribbean: Costa Rica', Project Document, No. 538. Santiago, Chile, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC).

هذا العدد من رسالة قصيرة تم إعداده بالشراكة بين مركز السياسة الدولي للنمو الشامل واللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل (IPC – IG)
مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasilia, DF - Brazil

بريد إلكتروني: ipc@ipc-undp.
الموقع على الشبكة العالمية : www.ipc-undp.org
ت : 5000 2105 61 55+

الآراء التي أعرب عنها في هذه الصفحة هي آراء الكتاب وليس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل.

إضغط وعلق